

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٣٢

الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد  
أريولا راميريس (باراغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/75/188 و A/75/542)

مذكرة من الأمين العام (A/75/229)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/75/542)

(أ) تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/75/L.37)

(ب) الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون  
العالمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/75/L.37.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أعرض مشروع القرار A/75/L.37، المعنون "التعاون الدولي  
في التصدي للتحديات التي يواجهها البحارة بسبب جائحة  
كوفيد-١٩ من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية".

لقد سببت أزمة الجائحة تحديات غير مسبقة للاقتصاد

العالمي. بيد أن صناعة النقل البحري ما تزال العمود الفقري

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.  
وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد  
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



لقد أُعدَّ مشروع القرار من خلال المشاركة المستمرة بطريقة مفتوحة وشفافة. وأود أن أشكر جميع البلدان التي شاركت في تقديم المبادرة ودعمها، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية على التزامها ومساعدتها خلال المشاورات.

ونأمل أن تكون هذه المبادرة خطوة أخرى لتعزيز جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه البحارة نتيجة لجائحة كوفيد-19 ودعم سلاسل الإمداد العالمية.

وفي الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى باسم جميع المشاركين في تقديم مشروع القرار عن خالص تقديرننا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركتها البناءة ومرونتها في مشروع القرار طوال العملية.

**السيدة فيزيرز (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):**

يشرفني أن أدلى بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي: مقدونيا الشمالية، الجبل الأسود، صربيا وألبانيا وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للانضمام، البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود في البداية أن أشكر السيد ويديا سادنوفيتش، ممثل إندونيسيا، على عمله بصفته ميسرا خلال المفاوضات بشأن هذه المبادرة الهامة، وأشكر كذلك جميع المشاركين الآخرين على مشاركتهم البناءة.

يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باعتماد القرار A/75/L.37 بتوافق الآراء والبحارة عمال رئيسيون حقا ولا غنى عنهم. فهم الذين ينقلون السلع الأساسية - الغذائية في أطباقنا والوقود للحافلات والسيارات والأدوية والمعدات التي يستخدمها الأطباء في مستشفياتنا لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا وغيرها من الأمراض.

للاقتصاد الدولي وسلسلة الإمداد العالمية حيث تنقل أكثر من 80 في المائة من التجارة العالمية. وتلعب دورا هاما أيضا في ضمان توصيل الإمدادات الطبية الحيوية والغذاء والسلع الأساسية الحاسمة للاستجابة للجائحة والانتعاش.

ويعمل في ذلك القطاع الحيوي مليوني بحار أثبتوا تفانيهم ومهنتهم خلال هذه الأزمة بما يكفل استمرار تنقل التجارة العالمية والخدمات اللوجستية على النحو الصحيح. ولكن لا يزال عملهم والتزامهم غير ملاحظين إلى حد كبير.

وللأسف، لا يزال البحارة يواجهون تحديات كبيرة بسبب هذه الجائحة. وأدت القيود المفروضة على السفر إلى نشوء صعوبات في تغيير الأطقم ومنع البحارة من الإبحار بالسفن ورسوها. ونتيجة لذلك، أُبلغ عن أن مئات الآلاف منهم قد تقطعت بهم السبل في البحر لعدة أشهر.

ومنذ بداية الجائحة أقرت الجمعية العامة بدور العمال الأساسيين في جميع أنحاء العالم الذين بذلوا حياتهم وخاطروا بما لحماية صحة الآخرين وسلامتهم ورفاههم. وعليه، فإن البحارة مشمولون في تلك الفئة. وخلال هذه الأزمة يتعين علينا أن نظهر اهتمامنا والتزامنا ودعمنا لأولئك الأبطال غير المرئيين الذين يعملون في ظل ظروف صعبة ومعقدة لضمان استمرار سلاسل الإمداد العالمية بلا توقف.

وفي ذلك الصدد، يحث مشروع القرار الدول الأعضاء على تحديد البحارة وغيرهم من الأفراد البحريين بوصفهم عمالا رئيسيين. كما يدعو الحكومات إلى تنفيذ التدابير ذات الصلة لتيسير تغيير الأطقم البحرية، بما في ذلك تمكينهم من الإبحار والرسو والتعجيل بجهود سفرهم وعودتهم إلى الوطن وضمان حصولهم على الرعاية الطبية. خلاصة القول أن مشروع القرار يطلب من الحكومات فضلا عن المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين، إعطاء الاهتمام اللازم واتخاذ إجراءات ملموسة لضمان رفاه البحارة.

وفي الختام، أدت الجائحة إلى تفاقم مسائل العمل البحري القائمة وما زال البحارة بحاجة إلى دعمنا. وفي مشروع القرار التزام واضح بضمان تمتعهم بتلك الحقوق. وتقتضي عمليات تغيير الأطقم بصورة منتظمة أن تعمل الدول في جميع أنحاء العالم معا وأن تخفف القيود المفروضة على سفر الأطقم البحرية كشرط مسبق لحركة الملاحة البحرية الآمنة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي لتدفقات التجارة العالمية. وتطلع إلى مواصلة المناقشة بشأن كيفية ضمان ظروف معيشية وظروف عمل لائقة وآمنة على متن السفن التجارية وسفن الصيد.

**السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور)** (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على تقديم تقريره (A/75/542) عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والذي سيكون بمثابة مرشد لمنتدى استعراض الهجرة الدولية الذي سيعقد في عام ٢٠٢٢.

تسلم السلفادور بأن اعتماد الاتفاق العالمي يعتبر خطوة جبارة نحو نهج أشمل للهجرة في إطار الأمم المتحدة استنادا إلى حقوق الإنسان طوال دورة الهجرة مع مواصلة تعهداتنا بتحقيق الغاية ١٠-٧ من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشأن تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

وبالنسبة للسلفادور، فإن موضوع الهجرة أحد أولوياتها. ولذلك، فإن بلدنا على استعداد للتعاون والمساهمة بصورة بناءة في عملية متابعة ورصد واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وبالتالي نعتقد أنه بدون مؤسسات فعالة للمتابعة والرصد وبدون إعادة توجيه من قبل الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والعناصر الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، سيكون الميثاق العالمي مهددا بأن يصبح صكا لا أثر له، وهو أمر لا يمكننا أن نسمح به جميعا.

وبالرغم من أنهم هم الذين ينقلون التجارة العالمية، فإن مئات الآلاف من البحارة قد تقطعت بهم السبل اليوم على متن سفنهم. وبسبب القيود المفروضة على السفر وإغلاق الحدود، لا يمكنهم مغادرة سفنهم والعودة إلى ديارهم بعد أشهر طويلة من العمل المتواصل. وأصبحوا منهكين جسديا وعقليا، وعمل كثير منهم بعد انقضاء المهلة الزمنية التي حددها القانون الدولي للعمل على متن السفن. ويهدد ذلك صحتهم وحياتهم وسلامة السفن التي يعملون فيها، فضلا عن البيئة البحرية في جميع أنحاء العالم. كما أنه يهدد بعرقلة سلاسل الإمداد والتجارة الدولية، وهما أمران أساسيان أكثر من أي وقت مضى خلال هذه الأوقات العصيبة.

ونود أن نؤكد على ضرورة أن يكون البحارة قادرين على السفر والعبور للعودة إلى ديارهم وللتخفيف عن زملائهم. إن العودة إلى الوطن حق أساسي للبحارة عند انتهاء عقود عملهم. ويجب أن نضمن دعم هذا الحق لأولئك العمال الرئيسيين خلال الظروف الاستثنائية التي نمر بها جميعا في الوقت الراهن.

ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا التشديد على أنه يمكن تنظيم تغيير الأطقم بطريقة آمنة وإجراؤه بأقل المخاطر، وأن تظل الموانئ في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مفتوحة لتغيير الأطقم. في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت المنظمة البحرية الدولية على بروتوكولات لإجراء تغييرات آمنة في الأطقم، وهي خطوة نحو وضع قواعد أكثر اتساقا وتكفل إمكانية إجراء تغيير الأطقم بطريقة آمنة.

بيد أن البحارة ليسوا الوحيدين في البحر الذين غالبا ما يتم تجاهلهم بالرغم من قيامهم بأعمال أساسية. ويعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن الامتنان للعمل الهام والصعب الذي يؤديه البحارة والصيادون كل يوم. ولذلك نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق على إعطاء الصيادين ما يستحقونه من اهتمام في مشروع القرار.

الرسمي. وبالنسبة لنا، فهذه فرصة لفهم الإسهامات الإيجابية للمهاجرين في البلدان المضيفة. وقد حان الوقت لتغيير الخطاب المتعلق بالمهاجرين والإشادة بالدور الرئيسي الذي يقومون به في التصدي للجائحة.

**السيد ماسنجر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.37 الذي يلقي الضوء على الوضع الأليم الذي يواجهه البحارة في أجزاء كثيرة من العالم اليوم.

لقد عملت الولايات المتحدة بلا كلل لتيسير تغيير أطقم البحارة وعودتهم إلى أوطانهم بعد أن يسرت ذلك هذا العام للكثير من البحارة لتلك الأغراض. وما برحت الولايات المتحدة صوتا قويا يدعو إلى أن تتخذ الدول إجراءات حاسمة لتيسير تناوب الأطقم. وفي هذه الفترة الصعبة، كفلت الولايات المتحدة إمكانية الحصول على الرعاية الطبية الطارئة بما يتفق مع التزاماتنا الدولية ومشروع القرار هذا لمعالجة آثار مرض فيروس كورونا على البحارة.

وأشكر الرئيس والرئيسين المشاركين على قيادتهما ومشاركتهما البناءة في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

**السيد عثمان** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن لقد أثرت الجائحة بالفعل على الجميع، بمن فيهم البحارة وغيرهم من العاملين في مجال البحرية الذين يخاطرون بحياتهم لضمان عدم توقف التجارة العالمية. وساعدت الجائحة أيضا على تأكيد الترابط العالمي بين الدول وبينت مدى أهمية النقل البحري بوصفه قطاعا أساسيا لاستمرار إيصال الإمدادات الحيوية وحركة التجارة العالمية في أوقات الأزمات والانتعاش، وكذلك في أوقات الحياة الطبيعية.

وفي ذلك السياق، يسر ماليزيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.37 المعنون "التعاون الدولي في التصدي

ولذلك فإننا نشيد بدور المنظمة الدولية للهجرة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تلك العملية. ونرحب أيضا بالروابط مع المحافل العالمية الأخرى خارج الأمم المتحدة.

في هذا السياق، وكما تبين الفقرة ٣٠ من التقرير، التزمت السلفادور وثلاث دول أعضاء أخرى بمناصرة الاتفاق العالمي. وسنعمل مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على تعزيز أفضل الممارسات وتبادل الأقران ومواصلة تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي.

ونرى أنه من المهم لتحقيق كل ذلك، ضمان توفير الموارد التقنية والمالية للاستجابة بفعالية لتنفيذ الاتفاق العالمي لأنه لن تستطيع أي من فرادى الدول أن تدير الهجرة بصورة ناجحة. ولا يزال مطلوبا وضع إطار دولي وإقليمي للهجرة بمشاركة البلدان المضيفة وبلدان العبور وبلدان المقصد لأجل تحسين إدارة الهجرة.

ونحن ممتنون لأن التقرير المقدم اليوم يشمل أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على تنفيذ الاتفاق العالمي. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الجهد المشترك الذي تقوده السلفادور ومجموعة من البلدان، بدعم من أكثر من ١٠٠ دولة عضو، والذي تم فيه التشديد على المساهمات الإيجابية والهامة للمهاجرين في بلدان المقصد.

لقد واجه الكثير من المهاجرين تحديات محددة خلال جائحة كوفيد-١٩ بسبب عوامل مختلفة منها ظروف المعيشة والعمل غير الملائمة، ومحدودية المعارف والشبكات المحلية وكراهية الأجانب والتمييز وعدم الحصول على الرعاية الصحية والخدمات ذات الصلة والاستبعاد من التصدي للجائحة في البلدان المضيفة.

وأخيرا، يسلم بلدي بأن الكثير من المهاجرين يعملون في الخط الأمامي للاستجابة أو يضطلعون بدور أساسي بوصفهم عاملين أساسيين في أعمال الرعاية على المستويين الرسمي وغير

رئيسيين. وبعثنا رسائل خطية إلى المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية لنؤكد أننا ملتزمون التزاماً كاملاً برفاه البحارة من جميع الجنسيات، وطمأنة المجتمع الدولي بأن المملكة المتحدة ستواصل الإقرار بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعبور ونقل البحارة وحقوقهم في الحصول على الإجازات الشاطئية والرعاية الطبية.

وفي ٩ تموز/يوليه، استضافت المملكة المتحدة مؤتمر القمة البحري الدولي المعني بتغيير الأطقم، الذي جمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات الصناعة والعمال. وقد عملنا بجد لتشجيع تنفيذ بروتوكول المنظمة البحرية الدولية لضمان التغيير الآمن لأطقم السفن والسفر خلال جائحة كوفيد - ١٩، الذي وافقت عليها فيما بعد لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر.

البحارة هم شريان الحياة لاقتصاد العالم. والمملكة المتحدة، بوصفها ميناء ساحليا ودولة علم، تعترف بالمركز الحاسم الأهمية الذي يشغله البحارة في كل من المملكة المتحدة والاقتصاد العالمي. وعلينا أكثر من أي وقت مضى كفاءة تدفق عمليات الشحن من وإلى البلد وأن التجارة العالمية مستمرة لصالح جميع المواطنين والاقتصاد العالمي.

لا يمكن السماح باستمرار الأزمة التي يعاني منها البحارة وغيرهم في البحر. ومن أجل رفاههم البدني والعقلي وحماية البيئة البحرية وحماية الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد، نحث الدول على العمل الآن.

وتواصل المملكة المتحدة العمل على اتخاذ تدابير من شأنها زيادة دعم البحارة، ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار هذا إلى جانب العديد من الشركاء الآخرين، بما في ذلك إندونيسيا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أننا ممنونون لإندونيسيا، ولا سيما للسيد ويديا سادونوفيك، على المبادرة والنهج الشامل للجميع الذي اتبع طوال عملية التفاوض.

للتحديات التي يواجهها البحارة بسبب جائحة كوفيد-١٩ من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية“.

ونرى أنه ينبغي زيادة تعزيز الحصول على الرعاية الطبية، على النحو الوارد في الفقرتين الثانية عشرة والرابعة عشرة من الديباجة، وكذلك في الفقرة ٥ من مشروع القرار.

وتود ماليزيا، في هذا الصدد، أن تغتنم هذه الفرصة لحث الدول الأعضاء على تحمل المسؤولية وتقاسم العبء لتيسير معاملة البحارة الذين ظهرت عليهم أعراض المرض أثناء وجودهم على متن السفن قبل إعادتهم سالمين إلى بلدانهم الأصلية.

ختاماً، تعرب ماليزيا، بوصفها دولة بحرية ودولة عضواً وعضواً في مجلس المنظمة البحرية الدولية، عن دعمها للبحارة وغيرهم من العمال في الخط الأمامي في القطاع البحري.

**السيدة مكاردل (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

يسر المملكة المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.37.

وإذ يواجه العالم جائحة مرض فيروس كورونا هذا العام، فقد أعطت الجهود الدولية الجماعية الأولية، عن حق لاستمرار فعالية سلاسل الإمداد العالمية لضمان صمود اقتصاداتنا الوطنية.

وما يزال البحارة في الخط الأمامي لتلك الجهود. وهم العمال الرئيسيون المسؤولون عن التشغيل الآمن والفعال لنظام النقل البحري الذي ينقل أكثر من ٨٠ في المائة من التجارة العالمية. لقد واجه البحارة ومن يتولون تشغيل السفن تحديات غير مسبقة من جراء هذه الجائحة، لا سيما كيف عرقلت القيود قدرتهم على إجراء تغيير أطقم السفن بما يمكنهم من العودة إلى ديارهم والحصول على الرعاية الصحية والمساعدة.

وما تزال المملكة المتحدة في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتلك التحديات. وفي آذار/مارس حددت المملكة المتحدة البحارة وغيرهم من العمال البحريين بوصفهم عمالاً

السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تأخذ المكسيك الكلمة للترحيب بتقرير الأمين العام (A/75/542) عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وهذه فرصة مناسبة للتسليم بأن مسألة الهجرة قد أحرزت تقدماً هائلاً في السنوات الأخيرة، يعزى معظمه للاتفاق نفسه. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل الأثر الناجم عن الجائحة على حياة المهاجرين. وإلى جانب مواطن الضعف التي يواجهونها، فإنهم يثبتون يوماً مدياً أهميتهم لأداء الاقتصاد العالمي من خلال عملهم وجهودهم.

لقد شاركت المكسيك بنشاط في عملية صياغة الاتفاق العالمي. واليوم، لا يزال اهتمامنا بتنفيذ أهدافه الـ ٢٣ والتزامنا به قائماً. لقد حان وقت العمل. ولهذا السبب نرحب بالتقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام ونشكر شبكة الأمم المتحدة للهجرة على مساعدتنا في تحديد المجالات التي تتوافر فيها فرص.

ووافقنا على الانضمام إلى البلدان الداعمة المقنعة بفائدة الاتفاق في بناء هيكل دولي لإدارة الهجرة بنهج قائم على حقوق الإنسان. وبفضل التعاون الدولي، يتجسد الاتفاق على أرض الواقع لصالح الحكومات والمهاجرين ومجتمعاتهم المحلية.

عقب اعتماد الاتفاق، التزمت المكسيك بتقديم تبرع للصندوق الاستئماني للهجرة، الذي يهدف إلى تنفيذ مشاريع تسهم في تنفيذ الاتفاق العالمي. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للصندوق لاختياره مشروعاً مشتركاً بين المكسيك وبلد شقيق في منطقتنا لإدماج المهاجرين.

وقد أبلغت المكسيك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالإجراءات التي اتخذتها لتسهيل تنفيذ أهداف الاتفاق وإنجازها، وكذلك بالتحديات التي يجب أن نواجهها. وسنشرك بنشاط في اجتماع الاستعراض الإقليمي المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٢١. وقد استفاد ذلك العمل من الدعم الأساسي الذي تقدمه المنظمة الدولية للهجرة ووكالات

وكما اتفقنا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية. وندعو جميع الوفود إلى الاستفادة من التقرير المقدم اليوم لكفالة أن يكون المهاجرون جزءاً أساسياً من الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي.

وقد أبلغت المكسيك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالإجراءات التي اتخذتها لتسهيل تنفيذ أهداف الاتفاق وإنجازها، وكذلك بالتحديات التي يجب أن نواجهها. وسنشرك بنشاط في اجتماع الاستعراض الإقليمي المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٢١. وقد استفاد ذلك العمل من الدعم الأساسي الذي تقدمه المنظمة الدولية للهجرة ووكالات

**السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية):** يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.30، المعنون "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة"، بصفتي الممثلة الدائمة لموناكو وباسم سعادة السيدة علياء آل ثاني الممثلة الدائمة لدولة قطر، فضلاً عن مقدمي مشروع القرار الآخرين، بصفتنا الرئيسيتين المشاركتين لمجموعة أصدقاء الرياضة من أجل التنمية المستدامة. ونأمل أن تنضم وفود أخرى إلى مقدمي مشروع القرار قبل اعتماده. وأذكر أن البيان المشترك بشأن أثر مرض فيروس كورونا على الرياضة والنشاط البدني والرفاه وآثاره على التنمية الاجتماعية قد أيدته ١١٨ دولة عضواً في حزيران/يونيه.

أولاً، نرحب بالمشاركة النشطة والبناءة من جانب جميع الوفود في المشاورات لضمان اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا بتوافق الآراء مرة أخرى هذا العام. يدل هذا الالتزام على الاهتمام الكبير الذي تبديه الدول الأعضاء لمسألة تسخير الرياضة لأغراض التنمية المستدامة. كما أنه يدل على زيادة الاعتراف بعمل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال وتعزيزه. ويدل الزخم المستمر في تبادل الآراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال على أنه موضوع الساعة على وجه الخصوص على الرغم من المسائل الهامة التي أثارها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

يتضمن مشروع القرار عناصر جديدة هامة. وفي السياق الخاص لهذه الدورة، يعترف مشروع القرار هذا بالأثر الكبير الذي أحدثته جائحة كورونا على جميع جوانب رياضة المحترفين والهواة والجماهير، وكذلك على التجمعات المنظمة وغير الرسمية لرياضة الشباب. ومن الواضح أن أبرز مثال على ذلك هو تأجيل الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو عام ٢٠٢٠. إن العمل الدؤوب الذي تقوم به جميع الأطراف المعنية مستمر - اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية

أصبحت أيضاً مشاركة في تقديم مشروع القرار A/75/L.37: الاتحاد الروسي، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أنغولا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بولندا، تركمانستان، تركيا، الجمهورية التشيكية، توغو، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سيراليون، غامبيا، غواتيمالا، فرنسا، الغلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كندا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.37؟  
اعتمد مشروع القرار (القرار ١٧/٧٥).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بذلك، تكون الجمعية العامة اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود ١٤ و ١٢٢ و ١٢٨ من جدول الأعمال وبنديها الفرعيين (أ) و (ب).

**البند ١١ من جدول الأعمال**

**الرياضة من أجل التنمية والسلام**

**(أ) الرياضة من أجل التنمية والسلام**

**(ب) بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى**

**تقرير الأمين العام (A/75/155/Rev.1)**

**مشروع القرار (A/75/L.30)**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لموناكو لعرض مشروع القرار A/75/L.30.

ويتضمن التقرير ست توصيات، أدرجت جميعها في مشروع القرار. تتصل هذه التوصيات بما يلي: أولاً، الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة؛ ثانياً، إدراج الرياضة والنشاط البدني في خطط الإنعاش لما بعد كوفيد-١٩ والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ ثالثاً، توفير البحوث والتوجيه المعياري والسياساتي؛ رابعاً، توفير بناء القدرات والتعاون التقني والمساعدة المالية، حسب الاقتضاء؛ خامساً، تسخير التكنولوجيا الرقمية في سياق الجائحة وما بعدها؛ سادساً، وضع واعتماد مؤشرات مشتركة لقياس مساهمة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة.

وأخيراً، تنوه الدول الأعضاء، من خلال مشروع القرار، بعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي ما فتئت تقود برنامج الرياضة من أجل التنمية المستدامة منذ عام ٢٠١٧، وتشجع الإدارة على مواصلة عملها. كما أن الدول الأعضاء مدعوة أيضاً إلى دعم هذا العمل، بما في ذلك عن طريق التبرعات. وفي هذا الصدد، يتسم دور وأنشطة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، ومديرتها السيدة دانيلا باس، بأهمية حاسمة.

وأود أن أبرز بضع نقاط إضافية بصفتي الوطنية.

لطالما نظرت إمارة موناكو إلى الرياضة باعتبارها أداة إنمائية من خلال مساهمتها في الصحة والتعليم والإدماج ومكافحة أوجه عدم المساواة. وقد تعزز هذا الاعتقاد بسبب الحالة الراهنة. لم يكن النشاط البدني ممكناً في كثير من الأحيان، خلال الجائحة، إلا من خلال استخدام التكنولوجيات الرقمية - على سبيل المثال، متابعة التمارين عبر الإنترنت من المنزل. غير أن هناك تفاوتات فيما بين البلدان وداخلها فيما يتعلق بإمكانية الحصول على هذه التكنولوجيات الجديدة.

وعلاوة على ذلك، وبغية ضمان الوصول الشامل إلى الرياضة والنشاط البدني، يجب أن تكون التربية البدنية في صميم جهود الجميع. وكثيراً ما يكون من الصعب جداً على الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون

في طوكيو، واللجنة الأولمبية الدولية، واللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، والسلطات اليابانية - ونحن مقتنعون بأنه سيتمكن من الاحتفال بتلك المناسبات العالمية في صيف عام ٢٠٢١.

وبالإضافة إلى ذلك المثال الرمزي الخاص، هناك العديد من الآثار المحسوسة والتي نأسف لها بشدة. لقد تعطلت الظروف التي يتدرب فيها الرياضيون ويتنافسون. وقد تسببت القيود الكثيرة بمشاكل كبيرة على الصحة البدنية والعقلية ورفاه الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وقد ترتبت عن الصعوبات التي تواجه النظام الإيكولوجي الرياضي بأكمله آثار اجتماعية واقتصادية في عدة مجالات، بما في ذلك العمالة.

ومع ذلك، لم تقف الأمم المتحدة وكياناتها وشركاء كثيرون متفرجين على تلك التحديات، بل اتخذوا إجراءات بما في ذلك من خلال دراسة أثر الجائحة ودور الرياضة في حياتنا اليومية والمساهمة التي يمكن أن يقدمها قطاع الرياضة في الانتعاش. فعلى سبيل المثال، أصدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة في أيار/مايو من هذا العام موجزاً للسياسات العامة عن أثر الجائحة على الرياضة والنشاط البدني والرفاه وآثارها على التنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت في الآونة الأخيرة مذكرة توجيهية مشتركة بين الوكالات بشأن "التعافي على نحو أفضل: تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام: إعادة فتح الاقتصاد والانتعاش والقدرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩"، وقد أسهم فيها ١١ كياناً من كيانات الأمم المتحدة.

لقد تعززت في مشروع القرار هذا الإشارات إلى مساهمة الرياضة في الصحة البدنية والعقلية وتمكين الشباب ورفاه الأفراد والمجتمعات. يقدم تقرير الأمين العام (A/75/155/Rev.1) تحليلاً مفصلاً ووجيه الصلة جداً بالروابط بين الرياضة وجائحة كوفيد-١٩ ومساهمة الرياضة في التنمية المستدامة.



وقد أُطلق تطبيق رقمي لمساعدة المربين، يُمكنهم من الوصول بطريقة مبتكرة ورقمية إلى المحتوى التعليمي والمنهجية اللذين أعدتهما منظمة "السلام والرياضة". ومن خلال الالتزام القوي على مستوى القاعدة الشعبية، يمكن للحركة الرياضية وقطاع المجتمع المدني الأوسع نطاقاً تعبئة السلطات وإقناعها ودفعها إلى العمل من أجل المصلحة الجماعية للرياضيين الهواة والشباب والمجتمع بأسره.

في الختام، بالعودة إلى مشروع القرار، نرحب مسبقاً باعتماده، ولا سيما النداء الموجه في الفقرة ٨ إلى الدول الأعضاء لتشجيعها، في جملة أمور، على

"إدراج الرياضة والنشاط البدني في خطط الإنعاش لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ ... في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة".

إن الرياضة تشكل حقاً عاملاً هاماً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال قدرتها التوحيدية وإسهامها في الصحة البدنية والنفسية ومن خلال القيم التي تروج لها والفرص الاقتصادية التي توفرها وأثرها الاجتماعي.

**السيدة غوو (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):** يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل المعنون "الرياضة: مسرّع عالمي للسلام والتنمية المستدامة للجميع" (A/75/155/Rev.1). ونشكر أيضاً قطر وموناكو على المشاركة في تيسير مشروع القرار A/75/L.30 المعنون "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة".

قلبت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حياة وسبل عيش البلايين من البشر في جميع أنحاء العالم رأساً على عقب. وكان تأثيرها شديداً بشكل خاص على الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان، مثل الأطفال والشباب والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وأولئك الذين ينتمون إلى الأقليات.

في أوضاع هشة أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى المرافق والفرص الرياضية. وينبغي معالجة هذه التفاوتات الآن، بل وأكثر من ذلك على المدى الطويل بعد مرحلة إعادة الافتتاح.

وفي التصدي للجائحة، كما هو الحال في جميع المجالات الأخرى، نحتاج إلى مزيد من التضامن فيما بين البلدان ودخلها. يمكن للحركة الرياضية، من خلال قدرتها على التوحيد، أن تكون من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الجهد التضامني. ولذلك فقد حان الوقت بشكل خاص للقيام بعمليات للتوعية بشأن الاستجابة للأزمة الصحية بالاشتراك بين كيانات الأمم المتحدة وقطاع الرياضة. إنني أفكر، على سبيل المثال، في حملة "أصحاء معاً #HEALTHYTogether". للجنة الأولمبية الدولية والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في حزيران/يونيه الماضي.

كما أن للبيانات والإحصاءات دوراً حاسماً في قياس مساهمة الرياضة. فعلى سبيل المثال، يقدر أن قطاع الرياضة في بلدان الاتحاد الأوروبي يساهم بنسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويخلق عدة ملايين من فرص العمل. وبالتالي فإن هذه المساهمة الاجتماعية والاقتصادية تتجاوز بكثير الرياضيين المحترفين وحدهم. وهو في الواقع قطاع من الأنشطة يشمل صيانة وإدارة الملاعب والمرافق الرياضية والسياحة ووسائل الإعلام، فضلاً عن تصنيع واستخدام المعدات والمواد الرياضية.

وأود أيضاً أن أؤكد من جديد أن الرياضة هي شأن من شؤون الجميع. وفي حين أن من الواضح أن السلطات العامة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان حصول الجميع على الرياضة والتربية البدنية، فإن المجتمع المدني يشكل أيضاً قوة دافعة قوية في تعزيز الإمكانيات الفريدة التي توفرها الرياضة وأنشطتها.

ففي موناكو، على سبيل المثال، ما فتئت جمعية "السلام والرياضة"، وهي منظمة تدعو إلى السلام عن طريق الرياضة، تنفذ منذ سنوات عديدة مبادرات لجعل الرياضة أيسر منالاً ولاستخدامها كأداة للمصالحة بين السكان الخارجين من النزاع.

الحياة والإدماج الاجتماعي. وفي سنغافورة، التزمت الحكومة بتحديث جميع الصالات الرياضية العامة لتكون شاملة للجميع ومراعية لظروف المسنين بحلول عام ٢٠٢٦ من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن على أن يظلوا نشطين وبصحة جيدة ومنحرفين من خلال الرياضة. وستواصل الحكومة أيضا دعم مشاركة الشباب في جميع الرياضات لمساعدتهم في التطور ليصبحوا شبابا واثقين ومشاركين اجتماعيا.

ثالثا، من المهم ضمان إعادة فتح الفعاليات الرياضية أمام المتفرجين بأمان. وبالنسبة للكثيرين، تشكل مشاهدة الأحداث الرياضية الحية جزءا أساسيا من ثقافتنا الرياضية وتسهم في تبادل الخبرات. وللسماح باستئناف هذه الفعاليات الواسعة النطاق بأمان، تعكف سنغافورة على تجربة تنظيم فعاليات هجينة وأخرى حضرية، تشمل أحداثا رياضية. وهذه خطوة هامة نحو إيجاد توازن جديد بين الحفاظ على سلامة المجتمع وتنشيط الاقتصاد. وخلال عقد العمل هذا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، تؤكد سنغافورة من جديد التزامها بالاستفادة من الرياضة لبناء مستقبل أكثر شمولا واستدامة وازدهارا لشعبنا.

**السيد بن رشيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤمن ماليزيا إيمانا قويا باستخدام الرياضة بوصفها عاملا مساعدا هاما على تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في مجال تعزيز التنمية والسلام. وما زلنا مقتنعين بأن الرياضة أداة قوية، لأنها تمتلك قيمة عالمية توحد الناس. وهي عنصر هام يربط الناس ببعضهم بعضا ويسهم في تنمية الروح الوطنية والوحدة في صفوف أمتنا. وقد شهدت ماليزيا كيف تمكنت الرياضة من سد الفجوات بين مختلف المجتمعات المحلية في البلد من أجل تعزيز عملية بناء الدولة. ودعمنا لهدف عدم ترك أحد خلف الركب، حددت وزارة الشباب والرياضة الماليزية أطرا وطنية وإقليمية ودولية مختلفة، بما في ذلك السياسة الرياضية الوطنية والخطة الخمسية الماليزية وخطة العمل الخمسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الرياضة

وفي هذه الأوقات العصيبة، تزداد قيمة الرياضة وفوائدها. وتوفر الرياضة سبيلا لنا للاحتفاء بالبشرية ومثلها العليا. وهي تلهمننا وترتقي بنا للسعي من أجل تحقيق التميز من خلال الشجاعة والانضباط الذاتي والتضحية. إنها تعزز احترام الأفراد على أساس إنجازاتهم، بغض النظر عن جنسيتهم وعرقهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وهي تذكرة قوية بأهمية التنوع والصدقة. كما أنها تحشد الروح الإنسانية وتخلق شعورا بالتضامن بين أشخاص غرباء تماما عن بعضهم بعضا لولا الرياضة. ولذلك، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعترف بدور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيزها للتسامح والاحترام وتمكينها للأفراد والمجتمعات المحلية، فضلا عن إسهامها في الصحة والتعليم والإدماج الاجتماعي.

وقد كان تأثير كوفيد-١٩ على قطاع الرياضة كبيرا. فقد ألغيت معظم الأحداث الرياضية الكبرى أو تأجلت، بما في ذلك دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو لعام ٢٠٢٠. ومع بدء العالم في التعافي من كوفيد-١٩، ستكون هناك مسائل هامة يجب معالجتها.

والمسألة الأولى هي العمل مع الأوساط الرياضية لإيجاد طرق جديدة ومبتكرة للتخفيف من تأثير كوفيد-١٩. وعلى سبيل المثال، ولمساعدة القطاع الرياضي في أن يظل قادرا على الاستمرار في سنغافورة، قدمت الحكومة دعما ماليا للرياضيين المستقلين والشركات الرياضية لتحويل نماذج أعمالهم واعتماد حلول رقمية. وذلك لضمان الحفاظ على القدرات الأساسية في القطاع الرياضي ولكي تكون الأوساط الرياضية مجهزة جيدا للتكيف مع ما يحتمل أن تكون بيئة تشغيل مختلفة بعد كوفيد-١٩. وتهدف هذه التدابير أيضا إلى الحفاظ على حيوية القطاع الرياضي، الذي يساعد بدوره في توليد اهتمام أكبر بالرياضة ومشاركة أوسع فيها.

ثانيا، ينبغي أن نواصل دعم وتعزيز الرياضة للجميع. فالرياضة تؤدي دورا هاما في بناء الأمة والمجتمع وتسهم في الصحة ونوعية

وإدراكا منها لأهمية اتباع أسلوب حياة صحي ونشط على الرغم من عدم القدرة على مغادرة المنزل، بدأت ماليزيا أنشطة مختلفة، مستفيدة في ذلك من التكنولوجيا ومنصات الرقمنة. وتشمل هذه الأنشطة برامج اللياقة البدنية الافتراضية ومسابقات الرياضة الإلكترونية وتوفير دروس توجيهية عن أساليب الحياة الصحية مناسبة للأفراد والأسر، فضلا عن تنظيم حلقات دراسية شبكية حول مواضيع مختلفة.

كما تم وضع إجراءات تشغيل موحدة خاصة فيما يتعلق بكوفيد-19 للسماح للرياضيين الوطنيين المؤهلين لدورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو بمواصلة التدريب في مختلف مؤسسات التدريب من أجل الحفاظ على مستويات أدائهم. وتم لاحقا توسيع نطاق ذلك الأمر ليشمل الرياضيين الآخرين والأنشطة الرياضية العامة، فضلا عن فتح المرافق الرياضية والأعمال التجارية ذات الصلة بالرياضة. وأطلقت ماليزيا أيضا صندوقا خاصا للرياضة، ساعد الآلاف من الرابطة الرياضية الوطنية وغيرها من الهيئات الرياضية المسجلة على إعادة فتح أعمالها التجارية، وتنظيم الأنشطة الرياضية، واعتماد تدابير رقمية، وتعزيز أنشطة البحث والتطوير في مجال الرياضة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت ماليزيا الأكاديمية الوطنية للتوجيه، التي تسخر المنصة الرقمية لعقد الاجتماعات والمناقشات والمحادثات المتعلقة بالرياضة والأنشطة البدنية.

كما أنشئت المؤسسة الوطنية لرعاية الرياضيين لدعم الرياضيين الوطنيين السابقين الذين تأثروا بالجائحة. وعدا الحوافز النقدية، منحت الحكومة إعفاءات إيجارية لاستخدام المرافق والأماكن الرياضية التابعة لوزارة الشباب والرياضة.

ويلزم بذل جهود تعاونية فيما بين الدول الأعضاء للتغلب على أثر الجائحة بشكل كامل. وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية أن تستخدم المنصات الرقمية، مثل المنتديات والحلقات الدراسية الشبكية والمؤتمرات عبر الإنترنت، لدعم الدول الأعضاء، بما في ذلك في مجال نشر وتبادل المعارف

للفترة 2016-2020 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتهدف جميع الأنشطة والبرامج المخطط لها إلى ضمان المشاركة والتنفيذ الشاملين للجميع على كل المستويات، بما في ذلك على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات والمقاطعات وعلى مستوى الرابطة والنوادي الرياضية، وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية من خلال نهج يجمع بين أصحاب مصلحة متعددين.

وعلى سبيل المثال، فإن شعار "الرياضة للجميع" هو فكرة لتشجيع الماليزيين على اتباع أسلوب حياة صحي ونشط من خلال غرس الاهتمام بالرياضة وممارسة الرياضة البدنية والأنشطة الترفيهية. ولترجمة هذه الفكرة إلى واقع، حشدت ماليزيا عدة برامج رئيسية، مثل Fit Malaysia (ماليزيا المهيأة)، واليوم الوطني للرياضة، والمرأة في الرياضة، والرياضة الإلكترونية، والألعاب الرياضية التقليدية، وغير ذلك من المبادرات. وتشمل جميع هذه البرامج سياسات لضمان استيعاب الجميع في المناسبات الرياضية، بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأسر وكبار السن. كما أنها تتطلب تحسين المرافق والهيكل الأساسية الرياضية، فضلا عن زيادة برامج التثقيف والتوعية في مجال الرياضة. وكل ذلك بهدف تحقيق تطلع ماليزيا إلى أن تصبح دولة رياضية. كما صُممت المبادرات لضمان توافقها مع الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن أنماط العيش الصحية والرفاهية والهدف 4 المتعلق بالتعليم الجيد والهدف 5، بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين.

وعلى غرار العديد من بلدان العالم، تأثرت ماليزيا سلبا بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بطرق عديدة، بما في ذلك في مجال الرياضة والترفيه. وقد أدت القيود المفروضة على التنقل إلى ثلاثة تحديات رئيسية أمام ماليزيا. والتحدي الأول هو أن يظل الناس أصحاء ونشطين على الرغم من عدم قدرتهم على مغادرة منازلهم. والتحدي الثاني هو ضمان قدرة الأعمال التجارية في قطاع الرياضة والترفيه على البقاء. والتحدي الثالث هو الحفاظ على اللياقة البدنية والأداء لرياضيينا وللمواطنين بشكل عام.

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، حول تأثير جائحة فيروس كورونا على الرياضة، والنشاط البدني والرفاهية وآثاره على التنمية الاجتماعية، الذي دعمناه بالشراكة مع إمارة موناكو، في البيان المشترك الذي انضمت له ١١٨ دولة.

تحظى الرياضة في دولة قطر باهتمام كبير، وذلك انطلاقاً من إيماننا الراسخ بقدرة الرياضة على إحداث التغيير الاجتماعي الإيجابي وتعزيز التنمية المستدامة.

وعليه، استثمر بلدي ضمن تنفيذ رؤية دولة قطر ٢٠٣٠، في بناء وتطوير المرافق الرياضية والبنى التحتية وفقاً للمعايير الدولية، مما أهله لاستضافة مناسبات رياضية كبرى خلال العقود الماضية بنجاح كبير.

تفصلنا عامان على بدء بطولة كأس العالم لكرة القدم المقرر عقدها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في دولة قطر، وستكون هذه البطولة العالمية مناسبة للترويج لقيم السلام والتنمية والتفاهم بين شعوب العالم. ونحن على ثقة بأن هذه التجربة الفريدة ستترك إرثاً متيناً على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وأنه بشكل خاص ببرامج ومبادرات اللجنة العليا للمشاريع والإرث، اللجنة المنظمة لبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، ومنها برنامج الجيل المبره الذي يسخر رياضة كرة القدم من أجل التنمية ومعالجة القضايا الاجتماعية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وتحرص دولة قطر على أن تسهم بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في تحقيق الرفاهية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن تكون أول بطولة صديقة للبيئة ومحايده فيما يخص الكربون.

لم تغفل دولة قطر أهمية تضمين المبادرات الرياضية في برامج التنمية التي تنفذها في أنحاء مختلفة من العالم، وأود أن أشير إلى برنامج تنفيذ إعلان الدوحة الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم من دولة قطر، الذي

والخبرات والتجارب والبيانات، في مجال تبني المعايير الجديدة في مجال الرياضة.

وفيما يتصل بذلك، شاركت ماليزيا في مختلف المنتديات، بما في ذلك المنتدى الوزاري للكومنولث المعني بالرياضة وكوفيد-١٩، في ٢٣ تموز/يوليه، والاجتماع العاشر لكبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الرياضة، والاجتماع الحادي عشر لكبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الرياضات، والاجتماع الثالث لكبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد اليابان بشأن الرياضات، خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، واجتماع المائدة المستديرة لشبكة سياسات الرياضة والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن قدرة الرياضة على الوصول إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، وقدرتها على التمكين والتحفيز والإلهام، هي قدرة عالمية ولا حدود لها. وستظل ماليزيا مدافعة قوية عن الرياضة من أجل التنمية والسلام. وسنواصل الإسهام في تحقيق المثل العليا للرياضة بوصفها أداة تعزز الإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والسلام والأخوة والتضامن واللاعنف والتسامح. وسنواصل أيضاً تأييد الفكرة القائلة بأن الرياضة تؤدي دوراً هاماً في تعزيز السلام والنوايا الحسنة والمنافسة السليمة بين الأمم.

**السيدة آل ثاني (قطر):** يسرنا المشاركة باسم دولة قطر في هذه المناقشة الهامة حول بند الرياضة من أجل التنمية والسلام، ومن دواعي سرورنا أن نرحب باعتماد مشروع القرار المعنون "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة"

A/75/L.30 الذي قمنا بتيسير مشاوراته بالشراكة مع إمارة موناكو بصفتنا رئيسان مشاركان لمجموعة أصدقاء الرياضة من أجل التنمية المستدامة. تأتي مداواتنا اليوم في ظل ظروف استثنائية أثرت بشكل كبير على جميع مناحي الحياة، ومنها الأنشطة الرياضية، وكما ورد في الموجز المعد من قبل إدارة

تعزيز السلم والوثام والنهوض بهما، ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا على الصعيد العالمي. ويمكن للرياضة من خلال بناء العلاقات والاحترام والتواصل بين مختلف فئات الناس، أن تشكل رادعا لمنع نشوب النزاعات والتوترات.

وفي بروني دار السلام، كانت التربية البدنية دائما عنصرا أساسيا في مناهجنا التعليمية الوطنية. لقد شجعنا التعلم من خلال الألعاب، حتى بدءا من سن مبكرة. ويستمر هذا المنهج الدراسي حتى مستوى التعليم الثانوي. وعلى المستوى الجامعي، حرصت الحكومة على تزويد كليتنا وجامعاتنا بالمعدات والبنية الرياضية اللازمة.

ونؤمن كدولة صغيرة، بأهمية لقاء من هم خارج حدودنا والتفاعل معهم، من أجل تعزيز فهم وتعلم أفضل للثقافات والخبرات في مجال الرياضة. ونحن إذ نفعل ذلك، نشجع تلاميذنا وشبابنا على المشاركة في البطولات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز الثقة والاحترام المتبادلين والتسامح وزيادة الاحترام للثقافات الأخرى وأساليب الحياة، فضلا عن إقامة أواصر صداقة دائمة.

وأمام مختلف التحديات التي تواجهنا اليوم، تعتقد بروني دار السلام أن الرياضة يمكن أن تشكل مخرجا إيجابيا لمواجهة المشاكل الاجتماعية، من قبيل تعاطي المخدرات، والتطرف العنيف، والتغلب على مشاكل الصحة العقلية.

وعلى غرار الدول الأعضاء الأخرى، كانت بروني دار السلام دائما نشطة في الاحتفال باليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام في 6 نيسان/أبريل من كل عام. إننا نحتفل باليوم من خلال منافسة رياضية في العدو على مستوى البلد، من بين مناسبات أخرى، وحدث رياضي على المستوى المجتمعي، بالتعاون والمشاركة من جميع قطاعات المجتمع من خلال نهج شامل للأمة بأسرها. وهدفنا هو غرس روح وقيمة الرياضة لدى الجميع وتعزيز الشمولية والترابط الأسري والوعي الصحي وتمتع الجميع بالرياضة في مجتمع بروني دار السلام.

يركز على برامج التعلم بواسطة الرياضة بهدف منع الشباب من الانزلاق إلى طريق الجريمة في عدة دول حول العالم.

وختاما، تؤكد دولة قطر التزامها بمواصلة دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز دور الرياضة في تحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام في العالم.

**السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية):**  
في البداية، نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/75/155/Rev.1) المتعلق بهذا البند. كما نشفي على جميع الدول الأعضاء والكيانات في الأمم المتحدة لتشجيعها بشكل منهجي استخدام الرياضة كوسيلة لتعزيز التنمية والسلام.

ونشارك الآخرين الاعتراف بالدور الذي تؤديه الرياضة، ليس فقط في النهوض بالتنمية والسلام والتقدم الاجتماعي، ولكن أيضا في دورها الرئيسي في دعم الصحة، سواء بدنيا أو الأهم من ذلك دعم صحتنا العقلية. ويسرنا الاعتراف بالرياضة كعامل هام في تمكين التنمية المستدامة من الإسهام في تعزيز التسامح والاحترام. وفي الوقت نفسه، فإنها تسهم في تمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

وخلال هذه الأوقات الصعبة، تطلع الكثير من الناس إلى الرياضة للمساعدة في مجابهة التحديات التي تواجهنا جراء عدم اليقين الناجم عن مرض فيروس كورونا الذي أدى إلى إغلاق العديد من أماكن الترفيه. ومع ذلك، ارتقى المجتمع الرياضي إلى مستوى الحدث وزود العالم بطرق بديلة للاستمتاع بالرياضة في الملاعب المغطاة والملاعب المفتوحة.

ونفذت بروني دار السلام سياسة وطنية للرياضة تعتبر الرياضة عنصرا أساسيا من أكثر الوسائل فعالية لتحسين نوعية الحياة. ومن بين أمور أخرى، تمنحنا الرياضة منصة للتواصل وفهم وتطوير روابط جديدة مع الناس عبر الأمم والحدود. وعندما تستخدم الرياضة على النحو الأمثل، فهي أداة قوية في

الرئيس للرياضة واللياقة البدنية والتغذية، الذي أمثله في مجلس العلوم التابع للرئيس.

وقد ظل مجلس الرئيس يضطلع، منذ عام ١٩٥٦، بتثقيف الأميركيين بشأن الفوائد التي تمتد طول الحياة من المشاركة الرياضية والنشاط البدني والأكل الصحي. وأعضاؤنا رياضيون وأطباء ومهنيون في مجال اللياقة البدنية ورواد أعمال يعينهم الرئيس للعمل مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة على مبادرات متنوعة لإلهام وتشجيع الجهود الطوعية التي يقودها المواطنون لتعزيز رفاه كل مجتمع محلي في بلدنا.

وقد ركز مجلس الرئيس خلال العامين الماضيين على الرياضة الشبابية بتعزيز الاستراتيجية الوطنية لرياضة الشباب، وهي خريطة طريق لتوحيد ثقافة الرياضة الشبابية في بلدنا حول رؤية مشتركة - لكي يكون الجميع متحمسين للمشاركة في الألعاب الرياضية والنشاط البدني الصحي، وأن تتاح لهم تلك الأنشطة إتاحة كاملة، بغض النظر عن العرق أو الإثنية أو نوع الجنس أو القدرة البدنية أو المكان.

فالمشاركة الرياضية تنمي أجساما سليمة وعقولا ألمعية وأفرادا قادرين وفرقا منتجة ومجتمعات نابضة بالحياة وأما قوية. إن مواطني الولايات المتحدة يوافقون بالتأكيد من أعماق قلوبهم - في عام عانت فيه كل دولة عضو مثلة هنا من اضطرابات وأحزان جراء جائحة رهيبية - على مبادرة الأمين العام في تقريره المعنون "الرياضة: مسرّع عالمي للسلام والتنمية المستدامة للجميع" (A/75/155/Rev.1)، لدراسة سبل بناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل من خلال الاستثمار والابتكار في الرياضة والسياسات المتصلة بالرياضة.

وأتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة. فتركيز تقريره على دور النشاط البدني والرياضة في التخفيف من أثر الجائحة على الصحة والرفاه أمر حسن التوقيت وحاسم. وتستحق شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة بالأمانة

كما تولي الحكومة أولوية كبيرة للنهوض بالرياضة من أجل شعبها. وقد استثمرت في البنية التحتية الترفيهية، مثل حديقة عامة على مساحة ١٢ هكتارا في قلب العاصمة توفر للناس منفذا للاستمتاع بالأنشطة الرياضية والترفيهية، كما إنها نشطت بندر سري بيغاوان كمركز لمثل هذه الأنشطة. وقد استضافت بروني دار السلام كذلك أحداثا رياضية إقليمية مختلفة كانت بمثابة منبر لتعزيز قيمة التنوع، من أجل تشجيع المزيد من التفاهم والمساهمة في الحفاظ على مجتمع متناعم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في جنوب شرق آسيا.

وتعيد بروني دار السلام تأكيد التزامها بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة للنهوض بالرياضة، لا سيما وأن هذه الأنواع من الأنشطة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونرحب كذلك بتبادل أفضل الممارسات في مجال الرياضة لتعزيز برامج التنمية والسلام مع الدول الأعضاء الأخرى. ونعتقد أن ذلك سيطور علاقاتنا مع الدول الأعضاء الأخرى ويعززها ويقويها. وسيساعد علاوة على ذلك على تعزيز السلام والتنمية المستدامة عن طريق توحيد المجتمع العالمي من خلال أنماط الحياة الاجتماعية وتنمية الشباب.

وكما قال السيد ولفريد ليمكه، المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، في آب/أغسطس ٢٠٠٨: "إن الرياضة تبني جسورا بين الأفراد والمجتمعات، وتوفر أرضا خصبة لزرع بذور التنمية والسلام".

**السيدة هايوروث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أحاطب أعضاء الجمعية العامة، باسم وفد الولايات المتحدة - وبوصفي ضيفه عليه - إذ ينظرون في موضوع الرياضة من أجل التنمية والسلام.

اسمي الدكتورة نان هايوروث. وأنا طبيبة - أول طبيبة تنتخب لفترة كاملة عضوا في مجلس النواب الأمريكي. وفي مسألة وثيقة الصلة بمدفنا المشترك هنا اليوم، أنا عضو في مجلس

المثال في حدث كرة القدم من أجل السلام الذي نظم هذا العام في الأمم المتحدة.

وقد سر الولايات المتحدة أن تشارك دولة قطر في استضافة هذه المناسبة العظيمة، مبرهنة على مدى تعزيز الرياضة للتسامح والاحترام والمثابرة والمساواة - بتوحيد الشباب من مختلف الخلفيات من خلال استمتاعهم بالمنافسة التنظيمية في بيئة شاملة. فهنا يصبح ميدان اللعب أساسا للسلام.

وإذ تنضم الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم، نود أن نوضح جليا فهمنا بأن ذلك لا يعني ضمنا أنه يجب على الدول أن تنضم إلى صكوك لم تنضم إليها أصلا، أو أن تنفذ أحكام صكوك حقوق الإنسان التي لم تقبلها. إننا، بانضمامنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، لا نعترف بأي تغيير في الحالة الراهنة للمعاهدات أو القانون الدولي العربي. ونفهم كذلك أن إعادة تأكيد مشروع القرار على أن أحكام الوثائق السابقة تنطبق على من أقرها بدءا، وفي حالة المعاهدات الدولية، على الدول الأطراف فيها.

وفيما يتعلق بالإشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تناولنا شوغلنا في بياننا العام الذي أُدلي به في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما يتعلق بالفقرة ٩ من المنطوق، فإننا نؤيد التركيز على تدريب المعلمين والمدربين وقادة المجتمعات وبناء قدراتهم وتعليمهم ونشدد على أن الولايات المتحدة تفعل ذلك مدركة لسלטتنا المحدودة على المستوى الاتحادي - وعلى نحو يتسق مع تلك السلطات - فيما يتعلق بالتعليم، وهي مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق ولاياتنا وحكوماتنا المحلية.

ويشرفني أن أعرب عن تقديرنا الكبير لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وأن أعرب عن تطلعتنا المتحمس لمواصلة ذلك العمل الأساسي مع جميع أصحاب المصلحة. وإذ أن الدول الأعضاء تتصور معا الأفق الواعد الذي ينتظرنا ما بعد الجائحة، أرجو أن تعيد

العام، ذات الفعالية الاستثنائية، الشاء كذلك على عملها الدؤوب طوال العام، بما في ذلك موجز أيار/مايو السياساتي المعنون "أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الرياضة والنشاط البدني والرفاه وآثارها على التنمية الاجتماعية".

وقد أكد اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بأثر كوفيد-١٩ على أمن الأحداث الرياضية الكبرى، الذي عقدته الأمم المتحدة إلكترونيا في ١٥ تموز/يوليه، على الإجماع على أن تكريس السياسات والموارد للمشاركة الرياضية وللتدابير الوقائية لحماية الصحة والسلامة والأمن استثمار أساسي في القدرة على الصمود لمواجهة الأخطار الحالية والمستقبلية التي تهدد الصحة والرفاه في جميع أنحاء العالم.

وقد أتت الأشهر الأخيرة ببوار أمل في أن هذه الجهود المتفانية للتكيف مع الاحتياطات التي تملئها الجوائح تعيد الرياضة إلى حياتنا مرة أخرى. وفي الأفق ضوء ساطع للعام الجديد المقبل - دورة الألعاب الأولمبية الثانية والثلاثين، المعروفة الآن باسم طوكيو ٢٠٢١.

ويعترف مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم، المعنون "الرياضة باعتبارها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية المستدامة" (A/75/L.30)، بالإسهام القيم جدا للدورات الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في إرساء الرياضة بوصفها وسيلة فعالة فريدة لتعزيز السلام والتنمية. ويعيد مشروع القرار التأكيد على نحو هام على استقلال الرياضة - وهو مبدأ يعتز به جميع من يُقدرون اللعب النظيف القائم على القواعد. فيجب أن تكون الهيئات الرياضية الدولية حرة في تطوير إدارتها الرشيدة وآلياتها لتسوية المنازعات على نحو منصف وأن تكون خالية من التأثيرات الخارجية التي قد تسعى إلى استغلال الرياضة لأغراض أخرى. ويمكن لاستقلال الرياضة أن يوفر للشباب سبلا إيجابية وبناءة للتعامل مع أقرانهم ومساحة آمنة لتجنب تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف - وهي فوائد تتجلي على سبيل

والهياكل الأساسية اللازمة. ويجري أيضا الاضطلاع بأعمال تحضيرية أخرى بطريقة ثابتة ومنظمة. وستبذل الصين كل ما في وسعها لكي تقدم إلى العالم دورة ألعاب أولمبية شتوية رائعة وفائقة مُشوّقة.

ستكون دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين دورة ألعاب أولمبية خضراء بحيث ستولي أولوية للحفاظ على البيئة والموارد وستكون مراعية للبيئة. من الجدير بالذكر أن جميع الأماكن التي شُيدت حديثا للرياضة الجليدية، وكذلك الأماكن غير الرياضية، سوف تلي معايير بدرجة ثلاث نجوم للمبنى الأخضر. وستستخدم جميع الملاعب الرياضية الطاقة الكهربائية الخضراء بنسبة ١٠٠ في المائة. والأربعة أماكن المخصصة للرياضة الجليدية ستستخدم تكنولوجيا سليمة بيئيا لصنع الجليد، مع انبعاثات كربونية منخفضة جدا.

وستكون دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين نتاج جهود وفوائد مشتركة من أجل تعزيز التنمية المنسقة لمقاطعات بيجين وتيانجين وحيي، والتعجيل بتنمية الرياضة والثقافة والسياحة، وإشراك ٣٠٠ مليون شخص في الرياضات الشتوية حتى يتمكن الناس من التمتع بفوائد حقيقية بفضل تعميم التثقيف في ميدان الألعاب الأولمبية.

وستكون دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين دورة ألعاب أولمبية نبيلة. ترحب الصين ترحيبا حارا بالمشاركة النشطة لوفود جميع البلدان في محاولة لتعزيز التعاون الرياضي والتبادلات بين الأشخاص، والمضي قدما بالروح الأولمبية، وتعزيز التبادلات التي تنفع حضارتنا، أي المسيرة معا نحو هدف "أعلى وأسرع وأقوى".

وستكون دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين دورة ألعاب أولمبية خالية من الفساد. وسنعزز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، وتحقيق الحكم الرشيد، وممارسة الرصد والإشراف على العملية برمتها، وانتهاج سياسة عدم التسامح

جميع الشعوب الإعراب عن تقديرها للرياضة ومشاركتها فيها وابتهاجها بها والاستفادة من قوتها في توحيدنا لإحراز التقدم نحو مزيد من الصحة والرخاء والوثام.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** إن الرياضة وسيلة هامة لتحسين صحة الشعوب ومؤشر رئيسي على التنمية الاجتماعية والتقدم البشري. ويمكن للرياضة، في مواجهة التحديات الهائلة التي تمثلها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، أن تعزز صحتنا البدنية وأن تساعد في حمايتنا من الفيروس وأن تحفزنا على السعي إلى التميز وأن تحفزنا على التغلب على الجائحة.

ويمكن للرياضة أن تساعد شعوب العالم على تعزيز الوحدة والازدهار معا.

لا تزال الروح الأولمبية تمثل الطموح والسعي المشتركين للشعوب في جميع أنحاء العالم. وقد جمعت الحركة الأولمبية الحديثة شعوبا من مختلف البلدان والأعراق والثقافات، وزادت التفاهم المتبادل، ويسرّت التكامل الاجتماعي، وساهمت في تعزيز السلام والتنمية العالميين.

تولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لهذه المهمة الرياضية، وما فتئت من مؤيدي الحركة الأولمبية والمشاركين والمساهمين فيها. استضافت بيجين دورة ألعاب أولمبية صيفية ناجحة عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٢٢، ستستضيف المدينة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية الرابعة والعشرين، مما يجعل بكين أول مدينة تستضيف الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية على حد سواء. وستكون دورة الألعاب الأولمبية الشتوية الأولى من نوعها التي تفي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي ستنظم العملية برمتها، بما في ذلك تقديم الطلبات والعطاءات والإعداد والاحتفال.

وعلى الرغم من تداعيات الجائحة، بحلول نهاية هذا العام ستغلب الصين على التحديات التي ستواجهها لاستكمال بناء المدرج الرئيسي والأماكن التي ستجري فيها الألعاب الرياضية



إطلاقاً مع تعاطي المنشطات. وسوف تنظم الصين حدثاً مذهباً واقتصادياً، وفعّالاً من حيث التكلفة، مما يضمن دورة أولمبية شتوية نقية ونظيفة كنفاء الجليد والتلج. فلنجتمع في بيجين في عام ٢٠٢٢. تتطلع الصين إلى دعم ومشاركة الجميع في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية)** استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ١١ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب). سنمضي الآن إلى النظر في مشروع القرار A/75/L.30.

في هذا الصدد، بما أن مشروع القرار لم يُعمم إلا صباح اليوم، فلا بد من التخلي عن تطبيق القاعدة ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، التي تنص على ما يلي:

”كقاعدة عامة، لا يجوز أن يناقش أي مقترح، أو أن يُطرح ما لم تكن قد عُمِّت نسخ منه بجميع لغات اجتماع الدول الأطراف على جميع الوفود في موعد أقصاه اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة.“

ما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية توافق على اقتراحي بالتخلي عن تطبيق القاعدة ٧٨. تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.30 المعنون ”الرياضة بوصفها أحد الحلول التمكينية للتنمية المستدامة“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية مقدمة للمشروع: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا،

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.30؟  
اعتمد مشروع القرار A/75/L.30 (القرار ١٨/٧٥).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للمواقف، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات المواقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.  
**السيد غدريخومي (جمهورية إيران الإسلامية)** (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لأشرح موقف وفدي بشأن القرار ١٨/٧٥، المعنون ”الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة“.

أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للبعثتين الدائمتين لموناكو وقطر بوصفهما ميسرين مشاركين للمناقشة بشأن هذا القرار السنوي.

الصكوك والخطط والبرامج الوطنية، سيكون لها الأولوية الكاملة، وستعتبر المصدر الوحيد والنهائي للعمل والمرجعية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق شرح الموقف.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب).

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

لقد انضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن القرار. مع ذلك، وفيما يتعلق باعتماد السياسات والبرامج والمبادئ التوجيهية المحلية المتعلقة بالرياضة والتربية البدنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قضايا "الرياضة من أجل التنمية والسلام"، و"الرياضة للجميع دون تمييز من أي نوع"، على النحو المذكور في الفقرة ١٠ من القرار، وكذلك تلك الواردة في الفقرة ٦، نود أن نكرر أن قوانين إيران الوطنية وأنظمتها وأولوياتها، فضلا عن